DIVISION LINGUISTIQUE
Section arabe de traduction
COPIE D'ARCHIVES
Prière de retourner
au bureau E. 4123

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1992/55/Add.1
11 February 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان
الدورة الثامنة والاربعون
البند ٢٢ من جدول الأعمال

حقوق الطفل

تقرير أعده المقرر الخاص ، السيد ف . مونتاربهورن ،
عملا بقرار لجنة حقوق الانسان ١٩٩٠/٦٨

اضافة

زيارة المقرر الخاص للبرازيل

مقدمة

١ - قام المقرر الخاص بزيارة البرازيل خلال الفترة من ٥ الى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، لدراسة مسألة بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستخدام الأطفال في المطبوعات والأعمال الاباحية . وقد أجريت هذه البعثة بناء على دعوة من حكومة البرازيل .

٢ - ويعرب المقرر الخاص للسلطات البرازيلية عن شكره العميق على استضافتها له وعلى التبادلات الحرة والبنّاءة التي أجريت طوال فترة الزيارة . وخلال الأسبوعين اللذين قضاهما في البرازيل ، زار مناطق متنوعة في البلد ، شملت برازيليا وبورتو اليغرو وسان باولو وريسيف وسلفادور وريو دي جانيرو . وقابل ممثلي عدد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية . وأجرى حوارا مفيدا مع عدد من أطفال الشوارع والأطفال الذين يمارسون البغاء ، كيما يطّلع على تجارب ملموسة واقتراحات للاصلاح ، حسب تصوّر المجموعات المستهدفة ذات الأهمية بالنسبة لولايته . ويعرب المقرر عن امتنانه بوجه خاص لوزارة الشؤون الخارجية ، والمركز البرازيلي للطفل والمراهق ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والحركة الدولية للدفاع عن الأطفال ، على المساعدة في تنسيق الزيارات الميدانية .

٣ - وتجدر الاشارة الآن الى بعض التقييدات التي واجهت البعثة:

(أ) على الرغم من أن الزيارة ، التي استمرت أسبوعين ، قد غطت معظم أنحاء البلد ، فان هناك منطقة لم تشملها الرحلة هي منطقة الأمازون . وترجع بعض أسباب ذلك الى أن العديد من المقترحات الخاصة بالزيارات الميدانية ، والتي قدمت أثناء الإعداد للرحلة ، قد تناولت المناطق الشمالية الشرقية والمناطق الجنوبية من البلد (مثل ريسيف وسلفادور وسان باولو وريو دي جانيرو وبورتو اليغري) وليس منطقة الأمازون (أي الشمال والشمال الغربي) . بيد أن المقرر الخاص علم ، عند وصوله ، أن مشاكل عديدة ذات أهمية بالنسبة لولايته توجد أيضا في تلك المنطقة . وعلى الرغم من أنه لم يقم بزيارة المنطقة ، فانه حاول في هذا التقرير أن يغطي تلك المنطقة الجغرافية على أساس المعلومات المتاحة ، بحيث يقدم عرضا أكثر توازنا .

(ب) أجريت الزيارة للبرازيل مباشرة قبل دورة ١٩٩٢ للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة . ويعني ذلك أنه تعيّن اعداد التقرير الخاص بالزيارة بعد انتهائها مباشرة وتقديمه في أوائل شباط/فبراير كيما يكون جاهزا للتوزيع على أعضاء اللجنة في شباط/فبراير . وترتب على هذا التقييد أنه تعيّن اجراء البحوث اللازمة لإعداد التقرير في فترة قصيرة جدا .

(ج) ومعظم المراجع المتعلقة بالحالة في البرازيل لم تكن متاحة وقت اعداد هذا التقرير إلاّ باللغة البرتغالية . ونتيجة لهذه الصعوبة اللغوية ، كانت

مصادر المعلومات المكتوبة محدودة . وهذا هو السبب في أن معظم أجزاء التقرير تستند الى أدلّة شفهية وظرفية جمعت خلال مدة الزيارة البالغة أسبوعين ؛ واستكمل ذلك بالمعلومات الوثائقية ، باللغتين الانكليزية والبرتغالية ، المتاحة وقت اعداد التقرير .

الحالة

٤ - لا يمكن فهم قضية بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات والأعمال الإباحية في البرازيل فهما صحيحا إلّا اذا أخذت في الاعتبار المجموعة الواسعة التنوع من المشاكل السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية التي يواجهها البلد . ولا تقل عنها أهمية السوابق التاريخية ، بما فيها طول فترة الاستعمار والرق (ولا سيما توجه الرقيق من افريقيا الى البرازيل حتى نهاية القرن التاسع عشر) ، وهي سوابق حددت معالم السيناريو المعاصر فيما يتعلق بمصير الأطفال وأسرهم .

٥ - ويحتل البلد مساحة شاسعة ، ويبلغ عدد سكانه حوالى ١٥٠ مليون نسمة . ويتألف السكان من تركيبة متنوعة من الشعوب المختلفة التي يرتبط تاريخها بشتى مراحل التطور في البرازيل . وتشمل هذه التركيبة مجموعة السكان الأصليين أي الهنود الذين يسكنون أساسا منطقة الأمازون ؛ والسكان المنحدرين من أصل أوروبي ، بمن فيهم المهاجرون من البرتغال وغيرها من بلدان أوروبا الغربية (ويوجد العديد منهم في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد) ؛ والسكان المنحدرين من أصل آسيوي ويابانى أساسا ؛ ومجموعة كبيرة من السكان المنحدرين من أصل افريقي (ويوجد العديد منهم في الجزء الشمالي الشرقي من البلد) . وتعود جذور هذه المجموعة الأخيرة في البرازيل الى الفترة التي قامت فيها علاقات تجارية وثيقة بين البرازيل وغرب افريقيا ، ويعزز ذلك أن البرازيل وأمما أفريقية شتى كانت فيما مضى مستعمرات برتغالية .

٦ - وقد خضع البلد للحكم العسكري لمدة عقدين حتى منتصف الثمانينات . ولا شك في أن ذلك أحدث تأثيرا على أنواع القوانين والسياسات المتعلقة بالأطفال وأسرهم . أما الحكومة الحالية ، برئاسة الرئيس كوبور ، فانها جزء من العملية الحديثة للتحول نحو الديمقراطية . ويبشر ذلك ببوادر مشجعة من حيث الموقف الرسمي تجاه القوانين والسياسات المتعلقة بالأطفال وأسرهم . ومن حيث الادارة السياسية ، فان المبادئ الديمقراطية التي تطبقها الحكومة في البرازيل اليوم تعكس تحولا مرضيا نحو الديمقراطية والمشاركة الشعبية في أوجه كثيرة ، ليس أقلها مسألة تنمية الطفل .

٧ - ومن الناحية الاجتماعية الاقتصادية ، أدت رواسب الماضي الى وجود اختلافات

ورد في تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١ ما يلي: "في عام ١٩٨٠ كان متوسط نصيب الفرد من الدخل الاسمي في المنطقة الجنوبية الشرقية من البرازيل (التي تضم نحو ٤٠ في المائة من السكان) يزيد على ثلاثة أضعاف المتوسط في المنطقة الشمالية الشرقية (وفيها ٣٠ في المائة من السكان)"(١) . ويضيف تقرير عن التنمية البشرية ١٩٩١ ما يلي: "يزيد دخل خمس سكان البرازيل من الطبقة العليا بـ ٣٦ مثلا على دخل خمس السكان من الطبقة الدنيا"(٢) . ويزيد من خطورة ذلك الوضع التركيز الهائل لحيازات الأراضي لدى عدد قليل من الأفراد ، الى جانب ارتفاع معدل المواليد وتزايد المجموعات الريفية التي تعيش على هامش المجتمع . وقد أدى ذلك الى تدفق أعداد ضخمة من سكان الريف على المناطق الحضرية بحثا عن العمل . ونتيجة لذلك ، توجد أعداد كبيرة من السكان في الأحياء الفقيرة المحيطة بالمدن الكبرى ، وأعداد كبيرة من عديمي المأوى الذين يعيشون في الشوارع ، وبصفة خاصة أطفال الشوارع المنحدرون من أصل برازيلي أفريقي .

٨ - وفيما يتعلق بالوضع الخارجي ، يواجه البلد ديونا ضخمة تسببت فيها الادارات السابقة ، ويعاني من تركز السلطة واتخاذ القرارات في المدن الكبيرة . ويمكن تلخيص الوضع بالعبارات التالية: "لقد أثرت المشاكل الاقتصادية التي شهدتها الثمانينات تأثيرا شديدا على هذه المنطقة (الأمريكية اللاتينية) . فأزمة الديون ، وارتفاع أسعار الفائدة ، واقامة الحواجز ضد صادرات امريكا اللاتينية ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، كلها أمور أفضت الى تقويض وتخريب الانجازات التي سبق للبلد أن حققها في مجال التنمية البشرية . وقد ارتفعت معدلات التضخم في البرازيل وقد تجاوزت نسبة ١٠٠ في المائة خلال الثمانينات ... وأدت الى تآكل القيمة الفعلية للأجور وأشبطت الاستثمارات"(٣) .

٩ - وازدادت المصاعب بفعل سياسات التكيف الهيكلي المفروضة من جانب المؤسسات المالية العالمية التي خفضت المخصصات الوطنية للإنفاق على التنمية الاجتماعية ، ولا سيما الاعانات المخصصة للأطفال وللأسر . ويستخلص من ذلك أن الصعوبات الاجتماعية الاقتصادية ، الخارجية والداخلية على حد سواء ، مقترنة بالركود الحالي الذي يشمل نسبة البطالة العالية والظلم الاجتماعي المتفشي بين السكان ، تشكل عقبات رئيسية أمام القطاعات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالأطفال . وتؤثر هذه العقبات تأثيرا خطيرا على الأطفال ، وهم الموضوع الرئيسي لولاية المقرر الخاص .

١٠ - وتتمثل أخطر النتائج المأساوية المترتبة على الأوضاع الموصوفة أعلاه في العنف الذي يعاني منه الأطفال على ثلاثة مستويات: أولا ، العنف الاجتماعي الناتج عن العيوب المجتمعية التي تؤثر على معيشة الأطفال مثل الفقر ووفيات الرضع والأطفال

والاحتياجات غير المشبعة مثل التعليم والصحة ؛ وثانيا ، العنف العائلي الذي ينطوي على التفكك المادي والنفسي للأسر بسبب الضغوط الاقتصادية وغيرها من الضغوط ؛ وثالثا ، العنف الشخصي الذي يشمل الأذى البدني والعقلي الذي يتعرض له الأفراد . وتعتبر أشكال العنف الثلاثة هذه ، كلها ، مهمة بوجه خاص نظرا للأضرار التي يقع ضحيتها العديد من أطفال الشوارع . وقد أبرزتها ، على الصعيدين الوطني والدولي ، حوادث قتل أطفال الشوارع في شتى أنحاء البلد في السنوات الأخيرة . وكون هذه الحوادث مستمرة حتى اليوم ، وكون مرتكبيها ما زالوا أحرارا دون عقاب ، أمران يثيران بالغ القلق ويعتبران من الشواهد على هذا العصر . وبما أن بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستخدام الأطفال في المطبوعات والأعمال الاباحية ترتبط ، في أغلب الأحيان ، بالحياة في الشوارع فان التهديد الذي يواجهه أطفال الشوارع يتطلب اجراءات عاجلة لمعالجة هذه القضية(٤) .

القانون والسياسات والممارسات

١١ - منذ أن تولت حكومة الرئيس كوبور مقاليد الأمور ، ظهر الى الوجود عدد من القوانين والسياسات الجديدة التي تهدف الى تلبية احتياجات الأطفال وأسرهم . وفيما يتعلق بولاية المقرر الخاص نفسه ، يلاحظ أن القوانين والسياسات البرازيلية تقدمية في أغلب الأحيان وأنها توفر قدرا من الحماية للأطفال . ومع ذلك ، توجد فجوة واضحة بين النظرية والتطبيق ؛ فالعديد من مجالات إنفاذ القوانين وتنفيذ السياسات لا يزال يتسم بالقصور الى حد بعيد . ويتمثل أكبر التحديات في العمل على تأمين التطبيق الفعلي للقوانين والسياسات .

١٢ - وفي ظل الادارة الحالية ، برز في المجال القانوني ابتكاران جديران بالملاحظة . فقد حدد الدستور الفيدرالي لعام ١٩٨٨ الأولوية الوطنية التي تعكس الاهتمام باتفاقية حقوق الطفل (التي كانت وقتئذ لا تزال مشروع اتفاقية) بأن نص ، في المادة ٢٢٧ ، على ما يلي: "إن من واجب الأسرة والمجتمع والدولة أن تضمن للأطفال والمراهقين ، على سبيل الأولوية المطلقة ، الحق في الحياة والصحة والغذاء والتعليم ووقت الفراغ والتدريب المهني والثقافة والكرامة والاحترام والحرية والحياة الأسرية والاجتماعية ، وحمايتهم من جميع أشكال الاهمال والتمييز والاستغلال والقسوة والظلم" .

١٣ - وحدث تقدم آخر تمثل في القانون الخاص بالأطفال والمراهقين لعام ١٩٩٠ . ويختلف هذا القانون اختلافا كبيرا عن القانون السابق الخاص بالقصّر ، الذي كان يتسم بالنزعة الأبوية ويميل الى التمييز ضد الأطفال الذين يواجهون صعوبات . ويوفر القانون الجديد الحماية للأطفال (أي الأطفال حتى سن ١٢ سنة) وللمراهقين (بين ١٢ و١٨ سنة) . ولهذا القانون تأثير هام على جميع المجالات ذات الأهمية بالنسبة لولاية

المقرر الخاص . وقد انتهج القانون طريقة تقدمية تدريجية ، تبين معالمها فيما يلي . فقد ألغى مفهوم "الحالة غير النظامية" للأطفال ، ومحا الوصمة التي كان يتسم بها جميع الأطفال الفقراء . وهو يقوم على مبدأ أن الأطفال مواطنون ويجب ، بالتالي ، أن يتمتعوا بالحقوق الأساسية بصرف النظر عن أصلهم الاجتماعي . ويقر أيضا بأن المواطنين الأطفال يجب أن يتمتعوا بالحق في الحماية الخاصة بما يتفق مع نموهم البدني والعقلي . وتمشيا مع أحكام الدستور ، يكرر القانون التأكيد على أنه ينبغي اعطاء الأطفال "أولوية مطلقة"(٥) . وقد عزز هذا التأكيد بتصديق البرازيل على اتفاقية حقوق الطفل ومشاركتها الايجابية في مؤتمر القمة العالمي المعني بالأطفال ، في عام ١٩٩٠ .

١٤ - وفي عام ١٩٩١ ، وضعت الحكومة خطة وطنية لمنع وتخفيض العنف ضد الأطفال والمراهقين(٦) . وقد تضمنت هذه الخطة سياسات اجتماعية لمساعدة الأطفال والمراهقين في مجالات التعليم والصحة والعمل ورعاية الأسرة . وتوفر حماية خاصة للأطفال المحتاجين ، مع التركيز على حماية حقوق الانسان وتوفير الضمان الاجتماعي . وتشمل الاجراءات العاجلة انشاء لجان على مستوى الدولة لمعالجة قضية العنف . أما البرامج المؤسسية وبرامج الدعم فتتأثر بالمطالبة بالمزيد من اجراءات تحقيق اللامركزية ، وبالاصلاحات التشريعية ، وانشاء وحدات خاصة لمساعدة الأطفال المحتاجين ، بما في ذلك المجالس الحكومية والبلدية المعنية بحقوق الأطفال والمراهقين ومجالس الوصاية . وعلى الرغم من أن هذه السياسات لا تتناول على وجه التحديد بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستخدام الأطفال في المطبوعات والأعمال الاباحية ، فان لها صلة حتمية بذلك ، لأن لعنصر العنف والاجراءات المضادة تأثيرا على الأطفال الذين تتناولهم هذه المجالات الثلاثة .

١٥ - وبما أن للبرازيل نظاما فيدراليا ، فان الترابط بين الحكومة الفيدرالية والولايات والبلديات مهم للغاية فيما يتعلق بإعمال القوانين وتنفيذ السياسات . والتنفيذ العملي للقوانين والسياسات المتعلقة بنمو الطفل وحمايته يجب أن يقاس بصفة خاصة على مستوى الولايات والبلديات . وثمة اختلاف في بعض الأحيان بين التطلعات على المستوى الفيدرالي والممارسات الجارية على المستوى المحلي . والمسألة مرتبطة بشتى مجموعات العاملين المكلفين بانفاذ القوانين . وعلى المستوى الرسمي ، توجد في البلد ثلاثة أنواع من قوات الشرطة: الشرطة الفيدرالية ، المعنية أساسا بالجوانب المشتركة بين الولايات والجوانب الدولية في مجال انفاذ القانون (مثل الاتجار الدولي في الأطفال) ، والشرطة العسكرية التي تضطلع بدور وقائي ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالقبض على مخالفي القوانين ، والشرطة المدنية التي تضطلع بدور لاحق لوقوع الأحداث ، فتتولى متابعة القضايا . والشرطة العسكرية هي التي تقوم بالجولات الدورية في الشوارع ، في حين أن الشرطة المدنية تعنى بقضايا أخرى مثل دعارة الأطفال واستخدام الأطفال في المطبوعات والأعمال الاباحية .

١٦ - وعلى المستوى غير الرسمي ، هناك مجموعة رابعة من العاملين المكلفين بانفاذ القوانين ، هي القوات شبه العسكرية أو ضباط الشرطة الذين يعملون بوصفهم حراس أمن بعد انتهاء عملهم اليومي الرسمي . والسيناريو الذي تتحرك في اطاره هذه المجموعات الأربع من أفراد الشرطة ، ولا سيما الشرطة العسكرية والشرطة شبه العسكرية ، سيناريو مخيف . ففي بعض الأحيان ، يحدث تحالف بين أفراد قوات الشرطة وقطاعات معينة في المجتمع ، بما فيها رجال الأعمال والتجارة ، يؤثر على أمن وسلامة أطفال الشوارع ، خاصة وأن بعض أفراد المجتمع يعتبر هؤلاء الأطفال مصدر ازعاج .

١٧ - وخلال زيارة المقرر الخاص ، أوضحت القطاعات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء أن هناك فجوة شاسعة بين القوانين/السياسات وانفاذها . وتخضع فعالية انفاذ القوانين لنوعية العاملين على انفاذها . وفي أحيان كثيرة ، تكون رواتب أفراد الشرطة غير كافية ، كما أنهم ينتمون الى القطاعات المحرومة اقتصاديا في المجتمع ؛ وبالنسبة لأفراد هذه المجموعة ، لا تشكل حماية الأطفال أولوية بالضرورة ، لسبب واضح هو أنهم منشغلون بتحقيق مصالح أخرى . أما دور السلطة القضائية والمحامين فانه يستحق الاهتمام أيضا لأن ثمة مسائل عدة ليست واضحة تماما ، ولا سيما في مجال إنفاذ القانون الخاص بالأطفال ، حيث يقل أداء هذه المجموعة عن المستوى المطلوب بكثير .

بيع الأطفال

١٨ - يشمل المجال ذو الأهمية بالنسبة لولاية المقرر الخاص ما يلي: البيع بغرض التبني ، واستغلال عمل الأطفال ، والبيع بغرض زرع الأعضاء البشرية ، وحالات أخرى .

(أ) البيع بغرض التبني

١٩ - توجد تقارير عديدة تتعلق ببيع الأطفال البرازيليين بغرض التبني ، وبصفة خاصة في البلدان الغربية . وتشمل الادعاءات العمليات التي يقوم بها شتى الوسطاء ، بما في ذلك وكالات التبني والمحامون والقضاة ، بوصفهم قنوات لتدفق الأطفال البرازيليين الى بلدان أخرى . ويفيد أحد التقديرات بأن حوالي ٠٠٠ ١٠ طفل غادروا البلد في السنوات الخمس الماضية ؛ وغادر معظمهم البلد بطريقة غير قانونية .

٢٠ - وأكد ممثلو القطاعين الحكومي وغير الحكومي الذين قابلهم المقرر الخاص خلال زيارته الحقيقة الواردة في العديد من تلك التقارير . بيد أنهم أشاروا كذلك الى صعوبة الحصول على الأدلة اللازمة لملاحقة مرتكبي هذه الأفعال على الصعيد المحلي .

٢١ - ومن الناحية القانونية ، تحسنت الحالة بعد صدور القانون الخاص بالأطفال والمراهقين . وفي الوقت الحاضر ، تعتبر عمليات تبني الأطفال في بلد آخر تدبيرا

استثنائيا ؛ والمجموعات ذات الأولوية في التبني هم الأطفال الذين تخلى عنهم ذووهم والأطفال المعوقون ؛ ويتعين أولا استكشاف امكانيات التبني على الصعيد المحلي . وينص القانون على توسيع نطاق دور السلطة القضائية في الاشراف على حالات التبني ؛ وفي البرازيل ، يشترط لصحة عملية التبني الحصول على قرار قضائي . ويتعين أن تتم في أراضي البرازيل فترة الاختبار التي يقضيها الوالدان المتبنيان مع الطفل المزمع تبنيه . وتنص المادة ٤٦ (٣) من ذلك القانون على ما يلي: "اذا كان الوالدان المتبنيان من الرعايا الأجانب ومقيمين بالخارج ، فيجب ألاّ تقل الفترة التي يقضيانها مع الطفل المزمع تبنيه في الأراضي الوطنية عن خمسة عشر يوما بالنسبة للأطفال الذين تصل أعمارهم الى سنتين ، وعن ثلاثين يوما بالنسبة للأطفال الذين تجاوزوا سن السنتين" .

٣٢ - وعلى الرغم من أن القانون لا يحظر صراحة استخدام الوسطاء ، فثمة قرائن يستدل منها على أنه سيتم الاستغناء عن هؤلاء الوسطاء وسيلزم الأشخاص الذين يرغبون في تبني أطفال باللجوء الى القنوات القضائية وحدها . وعلى مستوى الولايات ، توجد مبادرة (مثلما هي الحال في سان باولو) تطالب بتقييم أداء وكالات التبني ، بغية تسجيلها ومنعها من التجاوزات . وفي حالات التبني في بلدان أخرى ، تبذل جهود رسمية لرصد الوالدين المتبنيين . بيد أن هذا الرصد يصبح مشكلة بمجرد أن يغادر الأطفال البرازيل ، ويتوقف على الترتيبات الثنائية التي تبرمها البرازيل مع البلدان التي ينتمي اليها الوالدان المتبنيان . وينبغي أن تبحث هذه المسألة في اطار مؤتمر لاهاي بشأن حالات التبني في بلدان أخرى ، الذي قد يسفر عن اتفاقية دولية لتسهيل وزيادة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا المجال .

٣٣ - وينص القانون على انشاء مجالس على مستوى الولايات والبلديات لتعمل بوصفها حارسا مجتمعيا لحماية الأطفال ضد التجاوزات . ويجري في الوقت الحاضر انشاء عدد من هذه المجالس التي ستعتبر مثالا للدور المقبل الذي سيؤديه المجتمع في حماية الأطفال ضد الاتجار فيهم عن طريق التبني . وقد أعدت بعض البلديات (مثل بلدية ريسيف) سجلات لحالات التبني كوسيلة لمتابعتها ورصدها . ومن الواضح أن اعداد سجلات من هذا القبيل يزيد من شفافية الاجراءات بأكملها وييسر الاشراف عليها . ومن الجائز بعد ذلك أن ينتقل الوسطاء المنعدمو الضمير الى مناطق أخرى لا توجد فيها سجلات ، بحثا عن أطفال آخرين للتبني . ويدل ذلك على الحاجة الى وجود سجلات في جميع البلديات لمنع هذا النوع من التهرب .

٣٤ - وفي ضوء القانون الجديد ، تبدو التوقعات أكثر اشراقا فيما يتعلق باجراءات مراقبة حالات التبني ومنع بيع الأطفال ، ولا سيما الحالات العابرة للحدود . ومع ذلك ،

فثمة حاجة الى اتخاذ المزيد من الاجراءات الوقائية: تسهيلات تنظيم الأسرة ، وتدابير لمكافحة الفقر ، واتاحة فرص العمل لمساعدة الأسر على الاحتفاظ بأطفالها بدلا من عرضهم للتبني كوسيلة لبقائهم على قيد الحياة . وفي مجال العلاج ، لا يزال هناك التحدي المتمثل في انفاذ القانون والحاجة الى اليقظة في التعامل مع المجموعة المتبقية التي ما زالت تخالف القانون وتتحايل عليه ، خاصة عندما تكون الاجراءات القانونية شديدة البطء .

(ب) استغلال عمل الأطفال

٣٥ - إن الوضع الخاص باستغلال عمل الأطفال في البرازيل يشبه الوضع في بلدان أخرى عديدة: فعلى الرغم من أن القانون ينص على حماية الأطفال ضد هذا الاستغلال ، فان الواقع العملي مختلف تماما في أغلب الأحيان[٨] . ففي القطاع الزراعي ، تفيد التقارير باستخدام الأطفال في حصد المحاصيل بما في ذلك محصول قصب السكر . وفي منطقة ألغواس ، ذكرت الصحف أن نحو ٠٠٠ ٥٠ طفل يستغلون في العمل في مزارع قصب السكر[٩] . وفي القطاع الصناعي ، يستغل عمل الأطفال في صناعات مثل صناعة الزجاج والمنسوجات . واذا أخذت في الاعتبار الأعداد الهائلة من أطفال الشوارع الذين يعملون بالفعل أو يمكن أن يعملوا ، تصبح الأعداد رهيبة . وهم يعملون في أنشطة تتراوح بين الأنشطة التي لا تهدد سلامتهم ، مثل بيع السلع والبضائع والأعمال الوضيعة (مثل جمع القمامة وتنظيف السيارات) في الشوارع ، والأنشطة التي تهدد سلامتهم بالخطر مثل عرض خدماتهم الجنسية وبيع كميات صغيرة من المخدرات وارتكاب الجرائم . وتدخل أنشطة عديدة من تلك الأنشطة في نطاق القطاع غير الرسمي الذي يتجاوز نطاق القانون المذكور أعلاه . وثمة مجموعة أخرى من الأطفال تستحق الاهتمام ، وهي مجموعة الأطفال الذين يعملون كخدم في المنازل والذين يتعرضون للاستغلال البدني والعقلي في بعض الأحيان . ويزيد من خطورة الوضع أن من الصعب في كثير من الأحيان الوصول الى الأطفال العاملين عندما يتعلق الأمر بأنشطة محدودة النطاق و"غير منظورة" .

٣٦ - إن مأساة الأطفال العاملين ترتبط الى حد بعيد بالاحتياجات المادية للأسر . ذلك أن الأسر الفقيرة غالبا ما تدفع أطفالها ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، الى البحث عن عمل لاستكمال دخل الأسرة . ويؤدي ذلك الى اعاقة نمو الأطفال من حيث حقهم في التعليم ؛ وحتى اذا التحقوا بالمدارس ، فان معدل التغيب عن الدراسة يكون مرتفعا . وترتبط أي محاولة للتغلب على مشكلة عمل الأطفال بالحاجة الى القضاء على الفقر ، وتوفير عمل ودخل بديلين للأسر ، وتسهيل سبل الحصول على التعليم لأطفال هذه الفئة . ولا ينطوي ذلك على الحاجة الى التعليم الرسمي فحسب وانما يتطلب أيضا وجود تعليم غير رسمي يتسم بالمرونة ، وأنشطة تتصل بالعمل .

٢٧ - وعلى الرغم من عدم وجود قانون شامل يتعلق بالعمل ويعالج هذه المسألة ، فان القانون الحالي الخاص بالأطفال والمراهقين يحظر استخدام الأطفال والمراهقين دون سن الرابعة عشرة ، باستثناء الحالات التي يعملون فيها كمتدربين . ويشجع القانون تقديم المنح الدراسية لمساعدة الأطفال العاملين كمتدربين ؛ وحتى فيما يتعلق بمن تجاوزوا سن الرابعة عشرة (وحتى سن ١٨ سنة) ، يحظر القانون ، على وجه التحديد ، الأعمال الخطرة ، مثل العمل الليلي . وعلى الصعيد الدولي ، لم توقع البرازيل حتى الآن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ التي تحدد المعايير الأساسية لحماية الأطفال العاملين .

(ج) بيع الأطفال لأغراض زرع الأعضاء البشرية

٢٨ - كان المقرر الخاص على علم ، قبل زيارته للبرازيل ، بالادعاءات المتعلقة ببيع الأطفال في البرازيل لأغراض زرع الأعضاء البشرية . وقد حاول خلال زيارته للبرازيل أن يفحص الأدلة التي قدمها كل من القطاعين الحكومي وغير الحكومي . وذكر ممثلو القطاع الحكومي أنه لم تثبت ، رغم شتى التحريات ، أي حالة تتعلق بهذه الادعاءات . ولم يقدم ممثلو المنظمات غير الحكومية الذين قابلهم المقرر الخاص أي أدلة ملموسة على ذلك .

٢٩ - وهذا مجال تعتبر فيه التدابير الوقائية اليقظة على جانب كبير من الأهمية . وينص القانون الجنائي للبلد على مجموعة من التدابير لحماية الأطفال ضد الايذاء الجسدي . وفي البرازيل بوجه عام لا يسمح بزرع الأعضاء البشرية إلا في حالات "الوفاة الدماغية" وبشرط موافقة المانح أو أسرته . ويقتضي الأمر زيادة اجراءات الرصد في هذا المجال كجزء من الاجراءات الوقائية .

(د) أشكال أخرى لبيع الأطفال

٣٠ - قد تكون هناك أشكال أخرى لبيع الأطفال لا تدخل بالتحديد في نطاق الفئات المشار اليها أعلاه . ومن أمثلة ذلك بيع الفتيات بغرض الزواج عن طريق الاعلانات في الصحف . ويتداخل ذلك مع قضية حساسة هي قضية حرية الصحافة ، حسبما سيتضح من المناقشة الواردة أدناه في سياق مسألة دعارة الأطفال . ويمكن الاحتجاج بأن من المستطاع اتخاذ المزيد من الاجراءات لمنع استغلال الأطفال في هذه الأفعال . ويمكن أيضا اعتبار هذه الاعلانات مخالفة لروح القانون الخاص بالأطفال والمراهقين الذي يحظر استغلال الأطفال .

٣١ - ومن ناحية أخرى ، اطلع المقرر الخاص خلال زيارته على تقارير متنوعة عن حالات اختفاء واختطاف الأطفال ، ولا سيما من المستشفيات الموجودة في شمال شرقي البرازيل ،

وهي حالات يمكن ربطها بمسألة بيع الأطفال . وعلى الرغم من أن هذه الممارسة تعتبر بالتأكيد غير مشروعة ، فان تحريات الشرطة وغيرها تتسم ، في أغلب الأحيان ، بالبطء وعدم الفعالية . ولا بد لرصد هذا الوضع من اعداد سجل بهذه الحالات والى زيادة التعاون بين المسؤولين عن انفاذ القوانين في البلدان المتاخمة .

دعارة الأطفال

٣٢ - ناقش المقرر الخاص ، خلال زيارته للبرازيل ، هذه المسألة مع أطفال يمارسون الدعارة ، ومع مجموعة من ممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية . وقد اتضح مما ذكرته المصادر الحكومية وغير الحكومية على حد سواء أن المشكلة واسعة الانتشار في المناطق الحضرية . غير أن المعلومات عن معضلة الأطفال في المناطق الريفية قليلة ، وخاصة فيما يتعلق بمنطقة الأمازون . ويعمل عدد كبير من هؤلاء الأطفال في المخيمات التي يعيش فيها عمال المناجم (Garimpos) . ويقدر أحد المصادر أن عدد الأطفال الذين يمارسون الدعارة في البلد يبلغ حوالي ٠٠٠ ٦٠٠ طفل[١٠] . بيد أن الاحصاءات في هذا المجال ينبغي أن تؤخذ بشيء من الحذر لأن المنهجية المتبعة في إعداد تلك الأرقام لا يمكن الاعتماد عليها في جميع الأحوال . ومع ذلك ، ينبغي التسليم بأن الحالة خطيرة جدا من الناحيتين الكمية والنوعية على حد سواء . وتزيد من خطورتها سرعة انتشار مرض الايدز في البلد .

٣٣ - ومثلما هي الحال في بلدان أخرى ، يبدو أن الفقر هو السبب الرئيسي في هذه المشكلة . بيد أن من الضروري التمييز بين من يلجأون الى ممارسة الدعارة كوسيلة للبقاء (وفي حالات عديدة ، يتفرغون لهذا النشاط تفرغا كاملا) ، ومن يمارسون الدعارة لأسباب أخرى (وفي حالات عديدة ، يمارسون هذا النشاط جزءا من الوقت للحصول على النقود بسرعة ، وإن لم يكن السبب هو الاحتياجات المعيشية) . وفي المناطق الريفية ، تتفاقم خطورة الوضع بسبب وجود أعداد كبيرة من الأطفال الذين يمارسون الدعارة بالقرب من مناطق المناجم ، ولا سيما الأطفال الذين ينتمون الى المجموعات الهندية والأطفال المنحدرون من أصل مختلط .

٣٤ - وعلى الرغم من عدم وجود سياسات وطنية صريحة لمكافحة دعارة الأطفال ، فان السياسات الوطنية الخاصة بمكافحة العنف ضد الأطفال والمراهقين لها تأثير على هذه القضية ، خاصة وأن الاستراتيجيات الاجتماعية لتحسين معيشة السكان والاجراءات الخاصة بحماية حقوق الأطفال تتفاعل بالضرورة مع الحاجة الى حماية أطفال الأسر الفقيرة من اللجوء الى الدعارة من ناحية ، والحاجة الى معالجة الحالة من خلال التأهيل الملائم بعد حدوث المشكلة من ناحية أخرى .

٣٥ - وتنطبق أيضا الأحكام القانونية العامة المنصوص عليها في القانون الخاص بالأطفال والمراهقين على الأطفال الذين يمارسون الدعارة . وتنص المادة ٥ على ما يلي: "لا يجوز اخضاع أي طفل أو أي مراهق لأي شكل من أشكال الاهمال والتمييز والاستغلال والعنف والقسوة والظلم ؛ ويعاقب القانون على أي انتهاك لحقوقهم الأساسية ، سواء بارتكاب الفعل أم بالامتناع عن الفعل" . وعلى الرغم من أن دعارة البالغين لا تعتبر غير قانونية في حد ذاتها في البرازيل ، فانها محظورة في حالة الأطفال والمراهقين . ولكن استغلال طرف ثالث لمن يمارسون الدعارة (سواء كانوا بالغين أم لا) غير قانوني ، ويعكس ما ورد في اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير ، لعام ١٩٤٩ ، التي صدقت عليها البرازيل .

٣٦ - وتعزز ذلك أحكام القانون الجنائي المتعلقة بإفساد القصّر . ويتضمن القانون الجنائي مواد شتى تنص على حماية القصّر فيما بين سني ١٤ و١٨ سنة ضد افساد البالغين لهم . بيد أن انفاذ القانون ضعيف من الناحية العملية ؛ وعلى الرغم من الحظر التام لأنشطة الوسطاء والقوادين ، فان مسؤولية العميل غير واضحة . وتوجد أيضا نقطة تقنية قانونية غريبة ، تقول بأن الطفل الذي يمارس الدعارة بالفعل يعتبر فاسدا بالفعل . ومن ثم ، يكون ذلك مدعاة لتبرئة من يستغل هذا الطفل بعد ذلك .

٣٧ - وتتوقف أمور كثيرة على الكيفية التي تعالج بها الشرطة المحلية هذه القضية . فهي تجد نفسها ، أحيانا ، في مواجهة بغايا من بلديات أو ولايات أخرى . واذا قبض على أطفال داعرين ، فانهم يعادون الى بلدتهم الأصلية . بيد أنه لا توجد وسائل فعالة لمتابعة ورصد ما يحدث لهم بعد ذلك . وربما توجد أيضا حالات مستترة لأطفال يمارسون الدعارة وينتقلون الى بلدان أخرى ، في أوروبا أو أبعد من ذلك ، كجزء من حركة الاتجار في البغايا من أمريكا الجنوبية الى أنحاء أخرى في العالم .

٣٨ - ويرتبط وجود الأطفال البغايا بعامل الطلب ؛ ولهذا العامل تأثيرات عبر وطنية . فاللواطيون ، مثلا ، يسافرون الى البرازيل بحثا عن الخدمات الجنسية بينما توجد ، في الوقت نفسه ، تحركات البغايا من البرازيل الى بلدان أخرى كجزء من عملية الهجرة غير القانونية . ومن المعروف أن المجرمين ، المحليين والدوليين على السواء ، يعملون كقنوات لهذه التحركات .

٣٩ - ويبرز هذا السيناريو الحاجة الى تعزيز فعالية انفاذ القوانين على الصعيد المحلي ، والى التعاون مع الشرطة في البلدان الأخرى بالتنسيق مع الانتربول . ولا بد أن تزيد وكالات السياحة ومجموعات المستهلكين من نشاطها في تحديد حالات دعارة الأطفال ، ومن الضغط على الوكالات والمستهلكين الذين يشتركون في الاستغلال الجنسي

للشباب . ومن ناحية أخرى ، لا بد من أن تكشف الى أقصى حد الاجراءات الوقائية من خلال تقديم المساعدات الاجتماعية الاقتصادية الى الأطفال وأسرهم قبل أن يضطروا للجوء للدعارة .

استخدام الأطفال في المطبوعات والأعمال الاباحية

٤٠ - تظهر في البرازيل حالات متفرقة لاستخدام الأطفال في المطبوعات والأعمال الإباحية . وثمة حالة نمت الى علم المقرر الخاص خلال زيارته وتعلقت باستخدام طفل في فيلم سينمائي إباحي في منطقة سان باولو . وتشمل المطبوعات والأعمال الإباحية الأفلام السينمائية وأفلام الفيديو والأداء في قاعات أمام المشاهدين .

٤١ - والقانون واضح بالنسبة لهذه القضية ، وهو يحظر هذه الممارسة . وأحكام القانون الجنائي الخاصة بإفساد القصّر ، والسابق مناقشتها في سياق دعارة الأطفال ، قابلة للتطبيق أيضا على مسألة استخدام الأطفال في المطبوعات والأعمال الإباحية . والعقوبات التي ينص عليها القانون الخاص بالأطفال والمراهقين موجهة ضد "من ينتج أو يخرج عروضا مسرحية أو تلفزيونية أو أفلاما سينمائية يستخدم فيها أطفال أو مراهقون في مشاهد جنسية أو إباحية صريحة" (المادة ٢٤٠) وكذلك "من يصوّر أو ينشر مشاهد جنسية وإباحية صريحة يشترك فيها أطفال أو مراهقون" (المادة ٢٤١) .

٤٢ - والمشكلة الرئيسية المتعلقة بتنفيذ هذه الأحكام هي المعيار الواجب تطبيقه لمعرفة الأمور المسموح بها في مجتمع ديمقراطي . وبالنظر الى القيود التي كانت مفروضة فيما مضى على حرية التعبير خلال فترة الحكم العسكري ، يواجه بحذر كل اجراء يمكن أن يفسر على أنه قيد على حرية التعبير . بيد أن من المسلّم به أن تدابير مكافحة استخدام الأطفال في المطبوعات والأعمال الإباحية لا تنال من حرية التعبير ، وينبغي النظر اليها على أنها مجال تحتاج فيه حقوق الطفل الى الحماية ضد الانتهاكات الناجمة عن أفعال الآخرين .

٤٣ - وترتبط قضية استخدام الأطفال في المطبوعات والأعمال الإباحية ارتباطا وثيقا بالقضايا الأخرى ذات الأهمية بالنسبة لولاية المقرر الخاص . فمن المعروف جيدا ، على سبيل المثال ، أن دعارة الأطفال يمكن أن تؤدي الى استخدامهم في المطبوعات والأعمال الإباحية ، والعكس صحيح . وفي البرازيل ، يعطي وجود أعداد ضخمة من أطفال الشوارع انطباعا بأن التهديد بالاستغلال الجنسي ماثل طوال الوقت . وثمة منفذ آخر للتهرب من القانون هو أن القوانين السارية في بلدان أخرى عديدة لا تدين المستهلكين بسبب حيازتهم للمواد الإباحية . ولذلك ، فان الاستراتيجيات المقبلة لن تتوقف فحسب على زيادة فعالية الاجراءات الاجتماعية الاقتصادية لتخفيف مأساة الأطفال وأسرهم ، بل ستتوقف أيضا على تحسين وسائل انفاذ القوانين وتوعية المجتمع ، بما في ذلك المستهلكين ، لمكافحة الاستغلال الجنسي في هذا المجال .

التوصيات

٤٤ - ترد توصيات المقرر الخاص فيما يلي:

(أ) توصيات عامة

١ - ينبغي زيادة التركيز على الاجراءات المشتركة بين شتى الجهات لمعالجة الأسباب الجذرية لاستغلال الأطفال . ويشمل ذلك التدابير الاجتماعية الاقتصادية ، المقترنة بتخصيص اعتمادات كافية في الميزانية من أجل تنمية الأطفال وأسرهم لمواجهة احتياجاتهم الأساسية وتحسين مستوى معيشتهم .

٢ - وعلى الصعيد الوطني ، تطرح الأولوية الواجب منحها لتنمية الطفل وحمايته قضايا أساسية هي العدالة الاجتماعية والمساواة ، بما في ذلك تحسين توزيع الدخول ، والاعانات المخصصة للأطفال والأسر ، والحصول على التعليم ، وتنظيم الأسرة ، والمرافق الصحية ، وفرص العمل ، واعادة توزيع حيازات الأراضي والموارد الأخرى لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء .

٣ - وعلى الصعيد الدولي ، ينبغي أن تستجيب تدابير خدمة الديون والتكيف الهيكلي استجابة ملموسة لمأساة الأطفال وأسرهم على الصعيد المحلي . ويحتاج الأمر الى أن تعالج المؤسسات المالية العالمية والوكالات الانمائية التناقض بين ما يفرض من شروط على البرازيل من أجل التكيف الاقتصادي الكلي ، والتدابير اللازمة لتحسين تنمية الطفل والأسرة على مستوى الاقتصاد الجزئي .

٤ - ينبغي زيادة التركيز على الاجراءات الوقائية المترابطة مع شتى التدابير المشار اليها في سياق الاجراءات المشتركة بين شتى الجهات . ومن ناحية الاجراءات العلاجية ، ينبغي تمهيد سبل الوصول الى المحاكم وغيرها من الأماكن التي تقدم المساعدة ، وتوفير المساعدة القانونية وأشكال المساعدات الأخرى . وينبغي أن يقترن ذلك بتدابير تأمين خدمات المحامين وتوفير فرص العمل وبتدابير أخرى من شأنها أن تساعد الأطفال وأسرهم على استئناف الحياة الطبيعية .

٥ - ينبغي تحسين وسائل إنفاذ القوانين عن طريق تدريب العاملين المسؤولين عن انفاذ القوانين بمن فيهم أفراد الشرطة والقضاة والمحامون . وينبغي اتخاذ اجراءات ضد المسؤولين عن انفاذ القوانين الذين يسيئون استخدام القانون لتحقيق أغراض شخصية . وربما يقتضي ذلك تعيين أو انشاء هيئة مستقلة (مثل أمين المظالم) لتلقي شكاوى الجمهور ضد هؤلاء الأشخاص . وينبغي توفير المزيد من الحوافز (مثل رفع الرواتب ومنح المكافآت على السلوك المثالي) لتحسين الأداء . وفيما يتعلق على وجه التحديد بالعدد المفرط من فئات قوات الشرطة الموجودة في البرازيل ، ينبغي ايلاء الاهتمام الى ضرورة تحقيق الديمقراطية بين صفوف قوات الشرطة ، وتحويل العناصر العسكرية الى عناصر مدنية ، وزيادة أعداد النساء العاملات في الشرطة .

٦ - وينبغي زيادة أعداد المحافل التي يلتقي فيها أفراد الشرطة مع سائر العاملين لتبادل الأفكار والمعلومات بين شتى الولايات في النظام الفيدرالي ، لأن ذلك يسهل التعاون فيما يتعلق بالحالات العابرة للحدود . ويمكن تطبيق أسلوب مماثل بين قوات الشرطة في شتى البلدان وبين الانتربول .

٧ - إن دور المنظمات غير الحكومية والمبادرات المجتمعية معترف به بالفعل ، وينبغي توسيع نطاقه بالاشتراك مع المنظمات الحكومية . وينبغي تشجيع قطاع الأعمال على زيادة مشاركته في تقديم المساعدات الى الأنشطة المتعلقة بالأطفال . وينبغي تشجيع تخفيض الضرائب وغير ذلك من الحوافز لكل من القطاع غير الحكومي والقطاع الخاص .

٨ - ينبغي أن تنشأ قواعد محلية ووطنية للبيانات المتعلقة بمجالات الاهتمام الداخلة في نطاق هذه الولاية . وينبغي تشجيع القطاعين الحكومي وغير الحكومي على جمع البيانات المتعلقة بالقضايا التي يعالجها هذا التقرير . وينبغي أن يفضي ذلك الى اعداد تقرير سنوي وطني عن بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستخدام الأطفال في المطبوعات والأعمال الإباحية ، على أن يتاح هذا التقرير للمقرر الخاص وللمجتمع الدولي .

٩ - على الرغم من أن مسألة اغتيالات أطفال الشوارع وغيرها من الهجمات عليهم لا تدخل ، في حد ذاتها ، في نطاق هذه الدراسة ، فان العلاقة بين هؤلاء الأطفال والمواضيع الثلاثة التي تشملها هذه الولاية تثير قلقا مشروعا ازاء أمنهم وسلامتهم . والوكالات الوطنية مدعوة الى اتخاذ المزيد من الاجراءات الفعالة لحماية هؤلاء الأطفال . وعلى الصعيد الدولي ، ينبغي للمنظمات الدولية ، بما فيها شتى هيئات حقوق الانسان بالأمم المتحدة ، أن تهتم اهتماما كبيرا بهذه القضية وأن تشجع على اتخاذ الاجراءات المشتركة لحماية هذه المجموعة من الأطفال . وهناك خاصية تثير القلق وتتسم بها هذه الهجمات ضد أطفال الشوارع ، وهي أن أغلبيتها موجهة ضد الأطفال المنحدرين من أصل برازيلي - أفريقي . فهامشية هذه المجموعة تستدعي اتخاذ المزيد من التدابير لمساعدة أطفال وأسر هذه الفئة التي ثمة اتجاه الى ابقائها في أدنى طبقة اجتماعية اقتصادية في المجتمع البرازيلي .

(ب) <u>بيع الأطفال</u>

١٠ - ينبغي اعداد سجلات للأطفال والأسر المعنيين بحالات التبني ، على المستويات البلدي والوطني والدولي .

١١ - ينبغي تعزيز اجراءات رصد ومتابعة حالات التبني على جميع المستويات ، قبل وبعد استكمال اجراءات التبني . وعلى المستويين الوطني والمحلي ، يمكن أن يستخدم في هذا الصدد أسلوب انشاء المجالس المعنية بحماية الأطفال ، حسبما نص على ذلك القانون الخاص بالأطفال والمراهقين . وعلى المستوى عبر الوطني ، يقتضي الأمر ابرام المزيد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لضمان متابعة التقييم فيما يتعلق بحالات التبني المشتركة بين البلدان .

١٢ - ينبغي تعزيز مراقبة الوسطاء ومنع التجاوزات من جانبهم . وينبغي أن يبحث ذلك في اطار مشروع الاتفاقية الدولية لعمليات التبني المشتركة بين البلدان ، التي تسعى الى أن يكون الوسطاء معتمدين بشكل رسمي والى رصد عملياتهم من خلال وكالات مركزية في كل بلد كجزء من العملية الإشرافية .

١٣ - ينبغي ألا يلجأ الى امكانيات التبني في بلد آخر إلا بعد استنفاد امكانيات التبني المحلية . وينبغي ، حيثما أمكن ، تعزيز تدابير مساعدة الأسر على الاحتفاظ بأطفالهم بدلا من اللجوء الى عرضهم للتبني ؛ ويتطلب ذلك زيادة المساعدات الاجتماعية الاقتصادية والرعاية التي يقدمها الأفراد والكيانات الأخرى ، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء .

١٤ - وفيما يتعلق باستغلال عمل الأطفال ، ينبغي زيادة الاهتمام بالأطفال العاملين في شتى القطاعات الزراعية والصناعية ، بما في ذلك مزارع القصب والمصانع الصغيرة . وتستحق مسألة الأطفال العاملين كخدم في المنازل المزيد من الاهتمام . وتحتاج العلاقة الوثيقة بين الأعداد الهائلة من أطفال الشوارع وشتى أنواع العمل (وما يرتبط بها من استغلال) مزيدا من الدراسة المتعمقة .

١٥ - وفي اطار الضمان الاجتماعي ، يحتاج الأمر الى زيادة الاعانات المدفوعة للأطفال والأسر لتخفيف العبء الواقع على كاهل الأطفال العاملين وتسهيل حصولهم على التعليم . وينبغي أن تتسم البرامج التعليمية بمزيد من المرونة وأن تزيد صلتها بالعمل بغية تلبية الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية للأطفال وأسرهم .

١٦ - يحتاج الأمر الى اجراءات أقوى لمنع بيع الأطفال بغرض زرع الأعضاء البشرية . وينبغي أن يتم ذلك في اطار الخطوط التوجيهية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بزرع الأعضاء البشرية .

١٧ - وعلى مستوى البلديات والولايات والمستوى الفيدرالي ، ينبغي اعداد سجلات لتدوين حالات اختفاء الأطفال وتقديم المساعدات الى أسرهم .

(ج) دعارة الأطفال

١٨ - يحتاج الأمر الى تنفيذ القوانين والسياسات الموجودة المتعلقة بحماية أطفال هذه الفئة . ويستدعي ذلك ملاحقة الوسطاء من ناحية ، وتثبيط العملاء عن استخدام الأطفال الذين يمارسون الدعارة من ناحية أخرى . وينبغي أن تتخذ تدابير التأهيل ، المقترنة بالرصد الطويل الأجل ، شكل مشاركة ومساعدة المجتمع لا الطابع المؤسسي لمؤسسات الولايات أو المؤسسات الفيدرالية .

١٩ - ينبغي مناشدة وكالات السياحة كيما تضغط لمكافحة السياحة الجنسية . وينبغي أن يشمل ذلك المنظمات العالمية للسياحة بحيث تعبأ جهود وكلاء السفر وقطاع الخدمات لمكافحة انتشار دعارة الأطفال على المستوى عبر الوطني .

٣٠ - يحتاج رصد دعارة الأطفال الى زيادة التعاون الفعال بين الشرطة المحلية والشرطة الفيدرالية في الحالات الداخلية ، وبين قوات الشرطة في مختلف البلدان في الحالات الخارجية . ويعتبر التعاون مع الانتربول حاسما في هذا المجال .

٣١ - ينبغي أن يزداد الى أقصى حد نشر المعلومات المتعلقة بمرض الايدز . وفيما يتعلق بالمصابين بهذا المرض ، ينبغي تنفيذ تدابير عدم التمييز المقترنة بتدابير المساعدة في شكل مؤسسات تنمية أنشطة مهنية .

٣٢ - ينبغي تعزيز مسؤولية الزبائن ، سواء من خلال الجزاءات القانونية أم من خلال حوافز تغيير السلوك . وينبغي الترويج على نطاق أوسع لمفهوم "مسؤولية المستهلك" من خلال وسائط الإعلام .

(د) استخدام الأطفال في المطبوعات والأعمال الإباحية

٣٣ - يتطلب تعزيز انفاذ القوانين زيادة يقظة المجتمع في هذا المجال . ويشمل ذلك زيادة وعي المجتمع واشراك وسائط الإعلام في تحديد التجاوزات .

٣٤ - ينبغي للقوانين والسياسات أن تتحسب لظهور أشكال جديدة من التكنولوجيا قد تطبق في مجال استخدام الأطفال في المطبوعات والأعمال الإباحية ، مثل استخدام الحاسبة الالكترونية لهذا الغرض .

٣٥ - ينبغي التشديد على مسؤولية الزبون ، حسبما ورد ذكره أعلاه .

الحواشي

(١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم (الناشر: Oxford: Oxford University Press, 1991) ، الصفحتان ٤٠ - ٤١ .

(٢) برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير عن التنمية البشرية ، ١٩٩١ (الناشر: Oxford University Press, 1991) ، الصفحة ٣٤ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) انظر أيضا: Centre for the Mobilization of Marginalized Populations (CEAP), The Killings of Children and Adolescents in Brazil (Rio: CEAP, 1988); M. Alvim, Da Violencia contra o Menor Exterminio de Criancas e Adolescentes (Rio: CBIA, 1991) .

(٥) A. Gomes da Costa and B. Schmidt-Rahmer, "Brazil: Children Spearhead a Movement for Change", in UNICEF, The Convention: Child Rights and UNICEF Experience at the Country Level (Florence: UNICEF/Innocenti, 1992), pp. 35-45;42 .

(٦) A. Guerra, Combating Violence against Children and Adolescents in Brazil Today (Brasilia: Ministry of the Child, 1991) .

(٧) قدم هذا التقدير مصدر حكومي ذو خبرة . انظر أيضا: مجلة "تايم" "Time" (٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١) ، الصفحات ٤٠ - ٤٢ .

(٨) UNICEF, O Trabalho e A Rua (Brasilia: UNICEF, 1992) .

(٩) Folha do Sao Paolo (23 November 1991), p.2; Jornal do Brasil (22 September 1991),p.1 .

(١٠) حسبما ورد في: M. Lemineur, Child Prostitution in Brazil (LLM. dissertation, 1991), p.12 .

- - - - -